الأمم المتحدة

UNW/2015/11

Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دوراته المعقودة في عام ٢٠١٥

المحتويات

رقم المقرر	عنوان المقرر	الصفحة
	الدورة العادية الأولى: ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥	
٢٠١٥/١	تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٢
	الدورة السنوية: ٣٠ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥	
٢٠١٥/٢	تقرير مرحلي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	٣
٢٠١٥/٣	التقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤	٤
٢٠١٥/٤	التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٥
	الدورة العادية الثانية ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	
٢٠١٥/٥	حوار منظم بشأن مسألة التمويل	٦
٢٠١٥/٦	الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٨

081015 051015 15-16125 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المقررات

١/٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٢ - يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإقامتها بيئة تمكينية قوية للتقييم، ولقوة أداء مكتب التقييم المستقل، على أساس معايير الاستقلال والمصداقية والفائدة، ولدور الهيئة القيادي في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتقييم المستجيب من خلال جهود التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة ومن خلال الشراكات، بما في ذلك على المستوى القطري، ولرعايتها للشراكات المبتكرة لأغراض تنمية القدرة الوطنية على التقييم؛

٣ - يشدد على أنه ينبغي لبلدان البرنامج أن تأخذ بمزيد من الملكية والقيادة في تقييم جميع أشكال المساعدة، ويرحب بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تدعيم تنمية القدرات الوطنية على التقييم، ويكرر طلبه إلى الهيئة أن تواصل جهودها في هذا المجال؛

٤ - يحيط علماً بالتوصية رقم ٤ الواردة في الفقرة ١٨ (أ) من التقرير، والتي تدعو إلى إدراج بند منفصل في الميزانية لأنشطة التقييم لينظر فيه المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك بغية بلوغ الهدف المتمثل بتخصيص ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية للتقييم؛

٥ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة حماية الأداء القوي لمكتب التقييم المستقل، ومواصلة تعزيز الفائدة من التقييم ومصداقيته واستقلاله، إضافة إلى مواصلة تعزيز الابتكار والشراكات ذات الأساس القطري لأغراض التقييمات غير اللامركزية؛

٦ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل التدليل على أهمية التقييم وأن تعزز استخدام توصيات التقييم في عملها؛

٧ - يطلب كذلك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تعزيز القدرات على التقييم وأن تخصص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لمكتب التقييم المستقل ولوظيفة التقييم عموماً؛

٨ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل الترويج لوضع التقارير استناداً إلى مؤشر التقييم في خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تجري تحليلات للتقارير التي يتم إعدادها؛

٩ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تجري استعراضاً داخلياً لسياسة التقييم الحالية، بما فيها ما يتعلق باستقلال وظيفة التقييم، وأن تقدم تقريراً عن ذلك في إطار التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، بحيث ينظر المجلس التنفيذي في الاستعراض في دورته السنوية لعام ٢٠١٦؛

٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

٢/٢٠١٥

تقرير مرحلي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٤[(١)]، ويرحب بالإنجازات المتحققة في تنفيذها، على النحو الوارد في التقرير؛

٢ - يحيط علما مع القلق باستمرار الفجوة في التمويل، ويحث جميع البلدان التي يمكنها زيادة تبرعاتها على أن تفعل ذلك، خصوصا للموارد العادية، من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة؛

(١) UNW/2015/6.

٤ - يحيط علما بالتقدم المحرز في الإبلاغ عن نتائج تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إجراء مزيد من التحسينات في تقديم التقارير السنوية عن الخطة الاستراتيجية بإدراج معلومات موجزة عن التقدم المحرز في إطار النتائج المتكامل، وإجراء مزيد من التحليل بشأن ما دفَع أو يعوق أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل زيادة فعاليتها، حسب الاقتضاء؛

٥ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ان تتناول بمزيد من التفصيل، في تقاريرها السنوية، تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٦ - يقرر أن يحيل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

٢٠١٥/٣

التقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٥[٢]؛

٢ - يرحب بالجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التعزيز المنهجي لمهمة التقييم والتقدم المحرز فيها؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة جهود تقييم المسائل الجنسانية على نطاق المنظومة؛

٤ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تعزيز قدراتها للتقييم وتكريس الموارد البشرية والمالية الكافية لمهمة التقييم؛

٥ - يؤكد أن التقييم ينبغي أن يكون قطري المنحى، وأنه يتعين زيادة امتلاك البلدان المستفيدة من البرامج لزمام الأمور والقيادة فيما يتعلق بتقييم جميع أشكال المساعدة؛

(٢) UNW/2015/5.

٦ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز نطاق التغطية بالتقييمات، ومعدل تنفيذ التقييمات المزمعة، وتقديم ردود الإدارة، وتطبيق توصيات التقييم في عملها؛

٧ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة بذل جهود لتقييم المسائل الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز إقامة شراكات مبتكرة من أجل تنمية قدرات التقييم الوطنية، ويثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد.

٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

٤/٢٠١٥

التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[٣]؛

٢ - يعرب عن دعمه المستمر لمهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٣ - يطلب إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يدرج في التقارير السنوية:

(أ) رأيا يستند إلى نطاق العمل المضطلع به بخصوص مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الهيئة؛

(ب) موجزا مقتضبا للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛

(ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات التي تتقيد بها الهيئة؛

(د) تقييما لما إذا كانت الموارد المتاحة لهذه المهمة مناسبة وكافية وموزعة بصورة فعالة لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

(٣) UNW/2015/4.

٤ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[٤].

٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

٢٠١٥/٥

حوار منظم بشأن مسألة التمويل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالموجز المتعلق باستراتيجية تعبئة الموارد[٥] بوصفه عنصرا من الحوار المنظم الذي تجريه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمويل خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته الهيئة في هذا الصدد؛

٢ - يلاحظ مع القلق استمرار الفجوة في التمويل بالنسبة للموارد الأساسية لميزانية عام ٢٠١٥، ويشجع جميع البلدان القادرة على زيادة تبرعاتها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبخاصة لمواردها العادية، أن تفعل ذلك لكفالة التنفيذ التام والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكي تساعد الهيئة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه دوليا، وتدعم تنفيذ البرامج القطرية الرامية إلى النهوض بالأهداف الوطنية المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتدعم التنفيذ التام والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين[٦] ونتائج استعراضه؛

٣ - يسلم بالدور الحاسم الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة وبضرورة أن تدعم المؤسسات والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بوسائل منها خطة العمل على نطاق المنظومة؛

٤ - تطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل، أن تقوم بما يلي:

---

(٤) UNW/2015/4/Add.1.

(٥) UNW/2015/10.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(أ) أن تشارك في الحوار غير الرسمي الذي يجرى مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في المناقشات التحاورية التي يتم الترتيب لها خصيصا على هامش دورتها السنوية كل عام، لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل المسائل والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومع الإشارة إلى تحليل التمويل والاسقاطات السابقة؛

(ب) أن تقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن التمويل وتعبئة الموارد، تحليلا لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار وفقا للإطار المتكامل للنتائج والموارد، وأن تقوم، في هذا الصدد، بتوفير المعلومات عن الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، بما في ذلك الإبلاغ عن الجهات المانحة من غير الدول الأعضاء وعن تكاليف المعاملات المتصلة بتلك الجهود؛

(ج) أن تواصل الاستجابة لفرص التنمية السانحة من أجل توسيع نطاق شراكاتها مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية وعامة الجمهور والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والشركات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي، على نحو شفاف ومنسق، تمشيا مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية؛

(د) أن تواصل تحسين فعاليتها وكفاءتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، وأن تقوم، في هذا الصدد، بتوفير المعلومات عن أنشطتها البرنامجية.

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢٠١٥/٦

الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧[٧]، التي توفر ميزانية متكاملة وحيدة تضم جميع فئات الميزنة، لتكمل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علما بالتفاصيل الواردة في تقديرات الميزانية المتكاملة وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة[٨] ورد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير اللجنة الاستشارية؛

٣ - يوافق على رصد موارد إجمالية قدرها ١٩٦,٤ مليون دولار للميزانية المؤسسية من أجل دعم الكفاءة والفعالية التنظيميتين، ويلاحظ أن تلك التقديرات تشمل مبلغ ٢٧ مليون دولار من استرداد التكاليف من مصادر أخرى؛

٤ - يلاحظ أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أدرجت اعتمادات بنسبة ٧٥ في المائة من التكاليف المستردة المتوقعة في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويشير إلى مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، ويشير أيضا إلى مقرره ٢٠١٣/٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي طلب فيه من الهيئة، في سياق استعراضات منتصف المدة لميزانياتها المتكاملة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن توصي بإدخال تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦؛

٥ - ويلاحظ أيضا الخفض المقرر لمعدلات تكاليف إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمشيا مع ما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١٣/٦ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويطلب، في هذا الصدد، إلى الهيئة أن تشارك بنشاط في الجهود المشتركة المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإنشاء خدمات مشتركة، بما يشمل الاستفادة التامة من الاتفاقات الطويلة الأجل القائمة؛

---

(٧) UNW/2015/9.

(٨) UNW/2015/8.

٦ - يلاحظ كذلك أنه في حال كانت التكاليف الفعلية المستردة أعلى من التقديرات المدرجة في الميزانية المقترحة، يجوز استخدام المبلغ الإضافي في الإنفاق على الأنشطة الإدارية بما يتيح استخدام المزيد من الموارد العادية للإنفاق على الأنشطة البرنامجية، ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن هذا الاستخدام في سياق الميزانية المقترحة المقبلة، ويطلب إلى الهيئة أن تواصل السعي إلى خفض معدلات تكاليفها الإدارية عموما؛

٧ - يرحب بإدراج بند منفصل لمكتب التقييم المستقل في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تمشيا مع المقرر ١/٢٠١٥ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، ويطلب من الهيئة أن تدرج أيضا بندا منفصلا لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في الميزانية المتكاملة المقبلة، حسبما طلبه في مقرره ٤/٢٠١٤ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

٨ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء تحليل لهيكل وظائفها بغية تحديد كيفية تمويل الوظائف المتصلة بالمهام المعيارية والتشغيلية وتقديم نتائج تحليلها إلى المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز موعد تقديم ميزانيتها المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥